

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واهم القرارات الدولية الداعمة لحق العودة

أ/ رشيد مقدم

جامعة زيان عاشور الجلفة

تاريخ النشر: 2019-11-27

تاريخ القبول: 2019-06-09

تاريخ الارسال: 2018-09-23

الملخص:

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين لب الصراع (الفلسطيني) العربي _الإسرائيلي، ومحور العديد من القرارات الدولية مثل القرار 194م الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر 1948م والذي نص على ما يلي: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر".

وبالرغم من أن قرار قبول دولة إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة قد اشترط تطبيق إسرائيل لقراري 181 الخاص بالتقسيم وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية، والقرار 194 الخاص باللاجئين فإن إسرائيل لم تطبق إي منهما، حيث شهد الموقف الإسرائيلي تشدداً وتصلباً إزاء عودة اللاجئين الفلسطينيين، وينطلق الموقف الإسرائيلي بالطبع من الفكر الصهيوني واستراتيجيته الداعية لتهجير الفلسطينيين من ديارهم، وإحلال المهاجرين الصهاينة الوافدين إلى البلاد، والحفاظ على الطابع العنصري اليهودي للدولة.

ABSTRACT

The issue of Palestinian refugees was at the core of the Arab-Israeli conflict and focus of many international resolutions, such as Resolution 194 of the UN General Assembly of 11 December 1948, which states: "It is decided that refugees wishing to return to To live in peace with their neighbors, and to pay compensation for the property of those who decide not to return to their homes and for every missing or injured person

Although the decision to accept the State of Israel as a member of the United Nations stipulated Israel's implementation of Resolution 181 on partition and the establishment of a Palestinian state alongside a Jewish state, and Resolution 194 , refugees, Israel did not apply either, where the Israeli position was hardened and hard on the return of Palestinian refugees, The Israeli position, of course, from t Zionist ideology and its strategy calling for the displacement of Palestinians from

مقدمة:

ونفسي، بهدف تغير الطابع الديمغرافي لفلسطين لمصلحة قدوم المهاجرين اليهود.

لقد اقترحت هيئة الامم المتحدة بمختلف اجهزتها، واقتصد هنا مجلس الامن والجمعية العامة، عدة مشاريع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وحل مشكلة اللاجئين من خلال ضمان حق العودة والتعويض لمن لا يريد العودة او التوطين في مناطق اللجوء العربية، المشاريع كان مصيرها الفشل بسبب وحدة الصف الفلسطيني هذا من جهة ومن جهة اخرى الرفض الصهيوني لحق العودة والتعويض، وفي هذه الدراسة سنتناول الخلفيات التاريخية لظهور قضية اللاجئين واسبابها ودور منظمة الاونروا في مساعدة اللاجئين اهم الحلول المقترحة من طرف منظمة الامم المتحدة، وموقف الكيان الصهيوني منها.

الكلمات المفتاحية:

التسوية، اللاجئين، فلسطين، القرارات الاممية، هيئة الامم المتحدة، العودة، التعويض، النازحين

أولاً: الخلفيات التاريخية لظهور قضية اللاجئين

الفلسطينيين:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين بحق من أفجع المآسي في تاريخ البشرية وأوضحها انتهاكاً لحقوق الإنسان وأعمقها جرحاً في الضمير الإنساني، فلم يشهد التاريخ الحديث عملية استبدال كاملة للسكان الأصليين وأصحاب الأرض الشرعيين بأجناس دخلاء من مختلف أقطار العالم، كما جرى في فلسطين منذ بداية القرن العشرين، بفعل الاستعمار البريطاني والصهيوني، حيث انقلبت المعادلة الديمغرافية رأساً على عقب بشكل أحوال الأقلية اليهودية إلى أكثرية ساحقة، وأفرز في الآن ذاته ظاهرة فريدة من

تعتبر قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، فلا يمكن أن تتم أي تسوية لقضية فلسطين دون إيجاد حل للاجئين الذين شردوا من ديارهم عام 1948م وأبعدوا عن أراضيهم، وقد جاءت قضيتهم تنفيذاً لتصريح بلفور البريطاني بتاريخ 2 نوفمبر 1917م، والذي أعطى بموجبه وعداً لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين وأصبح ذلك الوعد أمراً واقعاً مع دخول القوات البريطانية عام 1917م فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد فتح أبواب الهجرة اليهودية وإنشاء المستوطنات الصهيونية، والتي مثلت بؤرة الانطلاق لتلك العصابات للتوسع على حساب الوجود الفلسطيني وبرعاية ودعم من سلطات الانتداب البريطاني.

فلم يحدث في التاريخ الحديث سابقة لأقلية أجنبية تُشرد الأغلبية الوطنية وتطردها من ديارها، وتزيل آثارها الطبيعية والثقافية، وتدعى أن هذا نصر للحضارة وتحقيق لإرادة ربانية، مثلما حدث في فلسطين بعد طرد سكانها الفلسطينيين الذين كانوا يمتلكون من الأرض ما نسبته 92% منها، لتصبح ملكاً لليهود بعدما كانوا لا يملكون سوى 8% منها، وأقاموا دولتهم على أشلاء 531 مدينة وقرية بعد طرد سكانها وتشريد ما يقرب من مليون فلسطيني عن ديارهم وأرضهم.

فهذه هي النكبة، فهي تمزيق وفصل الشعب عن أرضه والحكم عليه بالإبادة الجغرافية الديمغرافية، حتى تحول المواطنين الفلسطينيين الآمنين في ديارهم إلى لاجئين بسبب عمليات الطرد الممنهجة التي اتبعتها العصابات الصهيونية وبشتى الوسائل من قتل وترويع وبطش وإرهاب جسدي

حق للشعب اليهودي، وأن بالإمكان نقل أهل فلسطين العرب إلى الأقطار العربية المجاورة، لهذا سعت الصهيونية على الحصول على إذن رسمي بتنفيذ الأطماع في فلسطين، التي كانت جزءاً من أملاك الدولة العثمانية آنذاك، وبعد المباحثات التي جرت بين زعماء الصهيونية والحكومة البريطانية، أصدر وزير خارجية بريطانيا بلفور بتاريخ 2 نوفمبر 1917م تصريحه الشهير الذي عرف باسمه، الذي أعطى بموجبه وعداً لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين وأصبح وعد بلفور أمر واقع مع دخول القوات البريطانية عام 1917م، عندئذٍ فتحت أبواب الهجرة اليهودية وإنشاء المستوطنات⁴.

حدث كل ذلك قبل أن يتقرر الانتداب البريطاني على البلاد رسمياً وفق قرار مؤتمر سان ريمو عام 1920م. ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، شعرت بريطانيا في عام 1947م بأن اليهود أصبحوا أقوياء، وأن بوسعهم الاعتماد على أنفسهم، فقامت برفع قضية انتدابها على فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة، والتي أنشئت عام 1945، وبعد المشاورات العديدة في نيويورك وفلسطين اعتمدت الجمعية العامة قرار رقم "181" (د 2)، في 29 نوفمبر 1947م المتضمن حكماً مستقبلياً لفلسطين وهو مخطط تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب وفي اليوم التالي لصدور القرار، أعلنت اللجنة العربية العليا التي عارضت القرار بشدة عن إضراب عام لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من 1 ديسمبر 1947م، وبذلك أعطت إشارة البدء بالعصيان المدني في مختلف قرى ومدن فلسطين⁵.

مع تلك الظروف غير المستقرة التي اشتد فيها الصراع بين العرب واليهود، قررت بريطانيا سحب قواتها من فلسطين في 15 ماي 1948م، وإنهاء حالة

نوعها من حيث التصنيفات السكانية، ألا وهي ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين.

إن الحديث عن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم لأكثر من 80% من فلسطيني أرض فلسطين عام 1948م، إنما تُشكل أكبر مأساة وكرثة حدثت لأي شعب من شعوب الكون، فالاحتلال والتهجير كانا ثمرة نشاط عدائي للأيديولوجيا العنصرية الصهيونية والتي خططت ودبرت لفكرة استيطان فلسطين¹.

كما أن هذه الفكرة لم تبدأ بعملية التهجير الواسعة النطاق والتي اندلعت في أعقاب حرب عام 1948م، بل سبقت تلك الفترة بكثير، حيث إن استيطان فلسطين ما بين فترة عام 1878-1948 كان يمثل العامل الأساسي لميلاد دولة إسرائيل، وكان ذلك العمل نتيجة المبادأة الجماعية لثلاثة أجيال من الرواد، بدأوا بتأسيس مستعمرة "بتاح تكفا" أي "فاتحة الأمل" أول مستعمرة يهودية في فلسطين. ويقول دافيد بن جوريون "ما كنا نستطيع أن نحقق أهدافنا ونقيم دولتنا الحاضرة لولا الاعتقاد الراسخ بضرورة العودة إلى أرض الآباء، ولولا المعونة والتأييد المادي والسياسي والأدبي لليهودية العالمية"².

فمبدأ إقامة دولة يهودية في فلسطين كان معناه تهجير شعب فلسطين بأكمله أو على الأقل غالبيته، ففي عام 1905م تأمر الصهاينة مع بعض الاقطاعيين من لبنان لشراء أراضي من قرية المطللة في الجليل الأعلى، وتهجير سكانها من أرضهم، كما أن هناك حوالي 70 ألف فلاح فلسطيني تم طردهم وهدم قراهم قبل اندلاع حرب عام 1948م³.

فمنذ إعلان زعماء اليهود قيام الحركة الصهيونية عام 1882م، أعلنوا في ذلك الحين بأن أرض فلسطين هي

السياسية لمجلس الجامعة العربية قبول طلب مجلس الأمن في 2 جوان 1948م لاعتبار وقف القتال وسيلة لإيجاد حل سلمي.

في وقت استمرت إسرائيل في توسيع حدودها، حيث تجاوزت المساحة المخصصة لها حسب خطة التقسيم والمقررة ب 55% من أرض فلسطين مقابل 45% للدولة العربية (في وقت كان عدد السكان اليهود 660000 ألف مقابل 1250000 عربي) ومع توقيع اتفاقيات الهدنة لعام 1949م، كانت إسرائيل قد احتلت ما يقرب من 80% من فلسطين، علماً بأنه عشية الحرب كان اليهود لا يملكون سوى 5% من مجمل الأرض في فلسطين.

ويمكن القول إن قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة - والذي انتزع من الفلسطينيين حق تقرير تسوية مصيرهم - كان يشكل انحداراً في السياسة الدولية الخاصة بالأمم المتحدة والتي تضمن ميثاقها (حق الشعوب في تقرير مصيرها)، فكيف يمكن تقسيم فلسطين دون مشاركة سكانها. كما أن واضعي مخطط التقسيم عللوا اقتراحهم بضرورة إعطاء اليهود أرضاً نتيجة اضطهادات ألمانيا النازية التي كانوا ضحيتها... إن هذا الأمر يبرر اعتبار الفلسطينيين مسئولين عن هذه الاضطهادات ولا يمكن قبول أن يصبحوا ضحية جديدة بسبب قرارات الأمم المتحدة.

1- أسباب اللجوء الفلسطيني:

يمكن القول من خلال ما سبق أن قضية اللاجئين قد بدأت بالظهور على أرض الواقع مع بداية ولادة الدولة اليهودية، لتبدأ هجرة الفلسطينيين من ديارهم هجرة قسرية بهدف النجاة بالنفس والهروب من إرهاب العصابات

الانتداب، لكنها تخلت عن التزاماتها الأدبية والقانونية وبدأت انسحابها قبل هذا التاريخ بخمسة أشهر، تاركة أسلحتها ومواقعها العسكرية لتسيطر عليها العصابات الصهيونية، فوجد عرب فلسطين أنفسهم ولأول مرة في تاريخهم أمام واقع مريع وحقيقة مريرة وهي الدولة اليهودية... في وقت حصل فيه اليهود على ما لم يكونوا قد حصلوا عليه عبر تاريخهم، فقد حصلوا على قرار يمنحهم دولة ذات سيادة⁶.

وفي اليوم التالي لجلاء القوات البريطانية دخلت الجيوش العربية فلسطين من كافة الجهات بناء على قرار الجامعة العربية، بقوات بلغ تعدادها قرابة 20 ألف جندي، بالإضافة إلى جيش الإنقاذ المكون من المجاهدين والمتطوعين العرب بقيادة "فوزي القاوقجي" الذي كان منتشراً في شمال فلسطين، وتولى الملك عبد الله ملك الأردن القيادة العامة للجيوش، وكانت خطة الجيوش العربية تقضى بأن تلتقي الجيوش (السورية - اللبنانية - العراقية - الأردنية) في منطقة العفولة وسط فلسطين

ونجحت الجيوش العربية في تحقيق بعض الانتصارات وحصار اليهود، كما استطاع الجيش المصري التقدم في ميدانه والسيطرة على المستعمرات المهمة، واستمر زحفه حتى وصل جنوب القدس، وعلى أثر شدة الحصار، تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن بطلب وقف القتال لمدة أربع أسابيع ووافق مجلس الأمن في 29 ماي 1948 على مطلب بريطانيا.

كانت هذه الهدنة والتي أعقبتها ثمثل نقطة تحول في معركة فلسطين إذ استغلها اليهود في الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي من خلالها استطاعوا السيطرة على معظم أراضي فلسطين، وقررت اللجنة

معظمهم من النساء والأطفال والقرويين العزل، كذلك مثل بأجسادهم، (وُقطعت أوصالهم، وُبقرت بطون النساء الحوامل....).

- مجزرة قرية أبو شوشة في 14 ماي 1948 م التي شنتها وحدة من عصابات "جفعاتي" على قرية شوشة الواقعة شرق مدينة الرملة، بهدف طرد أهلها، حيث ارتكبوا مذبحه رهيبة راح ضحيتها ستين شخصاً من النساء والشيخ والأطفال..

- مجزرة قرية الخصاص في مساء 18 ديسمبر 1948م، حيث شنت "الهاغانا" هجوما عليها، بواسطة سيارتان محملتان بالصهاينة دخلت القرية، وهي تطلق النيران، وتقتذف بالقنابل اليدوية على المدنيين، نتج عن ذلك مقتل عشرة مدنيين، وفي اليوم التالي قتل خمسة أطفال نتيجة نسفهم لمنزل مختار القرية.

- مجزرة قبية في 15 أكتوبر 1953م حيث قامت الفرقة 101 التابعة للجيش الإسرائيلي بقيادة "رائيل شارون" وقوامها 600 جندي بتطويق القرية الواقعة شمال القدس وارتكاب المذبحة، وقصفها بصورة مركزة ودون تمييز، ثم دخلوا القرية واطلقوا النار بكثافة على سكانها علاوة على عملية نسف المنازل، وأسفرت المذبحة عن 69 قتيلا بينهم نساء وأطفال وشيوخ، ونسف 41 منزل ومسجداً وخزان مياه القرية⁷.

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تشريد الفلسطينيين من ديارهم سياسة الطرد المباشرة من خلال دفعهم إلى اللجوء للدول المجاورة، كما كانت القيادة الصهيونية قد شرعت في تنفيذ الخطة "د" أو "دالت" بالعبرية، والتي وضعت تفاصيلها قيادة "الهاغانا"، وأقرتها هيئة الأركان العليا في 10 مارس 1948م، وكانت هذه

الصهيونية والتي رغبت في تثبيت أقدامها في فلسطين على أنقاض سكانها من بعد طردهم، ويمكن ذكر بعض الأساليب التي قام بها الصهاينة والتي أدت إلى اللجوء الفلسطيني وترك كل ما يملكون من خيرات وثروات، ليصبحوا فيما بعد مجردين من كل ما يملك.

لقد اعتمد الصهاينة أعمال الإرهاب باعتبارها سلاحاً قمعياً لمعارضى إنشاء الدولة اليهودية، وبهدف حمل العرب على الفرار من فلسطين، فقد أخذوا يواجهون المدنيين بوسائل الإرهاب التي طوروها وأتقنوها، فعمدوا إلى نسف المنازل وإلقاء القنابل على جموع المدنيين في الأماكن العامة، واغتيال الأفراد وتدمير القرى بكاملها، علاوة على أعمال السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة

كما نجحوا في إخلاء القرى والمدن الفلسطينية من خلال ارتكاب المجازر والمذابح وفي مقدمتها:

- مجزرة بلدة الشيخ في 30 ديسمبر 1947م حيث قامت عصابات الهاغانا بعملية دموية في بلدة الشيخ أدت إلى قتل ما يقرب من 100 مواطن، خلال نصف ساعة.

- مجزرة قرية سعسع في 15 فيفري 1948م، اقترفتها سرية للبلماخ إحدى العصابات الصهيونية بقيادة "موشيه كالمان" عندما اقتحمتها وشرعت بإطلاق النار من دون تمييز، في جميع الاتجاهات، فقتل العشرات، ودمرت العديد من المنازل نتيجة تفجيرها بواسطة العبوات الناسفة.

- مجزرة دير ياسين في 9 أفريل 1948م، كانت قرية دير ياسين الواقعة غرب مدينة القدس، هي الموقع الذي نفذت فيه المذبحة الأكثر بشاعة ضد المدنيين الفلسطينيين - وهي المذبحة التي أصبحت العامل الأكثر إسهاماً في الهجرة الجماعية، والتي ارتكبت على يد عصابتي "الارغون" و"وشتيرن" والتي ذبح فيها أكثر من 250 فلسطيني

شكلت الحرب النفسية أحد أهم الأسباب الرئيسية الأخرى لتهجير عرب فلسطين، وذلك من خلال تسريب أخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل أخبار القتل الجماعي والاغتصاب والهدم إلى آذان السكان الفلسطينيين، وخاصة الريف المحافظ، وذلك كي تزرع في نفوس السكان حالة من الهلع والذعر ليقوموا بإخلاء قراهم حفاظاً على أرواحهم، وقد ساهمت الأخبار الصادرة من قبل المنظمات الصهيونية بشأن مسالك الطرق الآمنة التي يمكن للسكان أن يسلكوها، في زيادة نسبة الهاربين من المجازر¹⁰.

ففي القدس جالت مجموعة من "الأرغون" بالسيارات المصفحة، مختربة شوارع الطالبية، وهي تذيع إنذاراً للعرب بضرورة الرحيل، وجاء في النداءات: "إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل مصير دير ياسين.. انج بنفسك، فان الطريق إلى أريحا مفتوح...، "وفي طبريا قام اليهود بتوزيع كميات كبيرة من المنشورات بالعربية، تحذر الناس وتخيفهم من الحرب وعواقبها وتدعوهم للرحيل، كي يكونوا بأمان، وأثناء القتال المندلع بين السكان الفلسطينيين وعصابات اليهود، كانت هناك محطة إذاعية تابعة للهاغانا، أخذت تذيع الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين، زاعمة أن وباء التيفوس والهواء الأصفر سينتشران في المدن والقرى خلال شهري أبريل وماي، وأن المعركة الجدية ستبدأ فور انسحاب الإنجليز، وأن الطرق الرئيسية سوف تغلق بعد أيام معدودة¹¹.

ولا يمكن تجاهل الدور البريطاني المميز والمسبب لهجرة الفلسطينيين من ديارهم فمنذ إصدار بريطانيا لوعده بلفور في 2 نوفمبر 1917م، وهي تعمل جاهدة بكافة الوسائل

الخطية الأكثر تعبيراً عن استراتيجية تفرغ المدن من سكانها عن طريق محاصرة البلدة أو المدينة على هيئة حرف "د" أو حدود حصان مما يعنى وجود منطقة خالية من القوات الصهيونية، ليستطيع من خلالها الفلسطينيون الإفلات من إرهاب الصهاينة، وقد وصل مجموع عمليات الطرد قبيل خروج القوات البريطانية إلى ثمانية عشر عملية تمت خلال الفترة بين ديسمبر 1947م وحتى 8 سبتمبر 1948م⁸ ومن الأمثلة على سياسة "الطرد المباشر" الحالات الموثقة لعملية الطرد الكبير لبلدتي اللد والرملة في 12-13 جويلية 1948م - وهما عمليتا طرد ضخمتان تشكل 10% تقريباً من كامل الهجرة الجماعية حيث طرد قرابة 60000 فلسطيني ونفذ أمر الطرد بأمر من (بن غوريون وثلاثة من الضباط الكبار، هم: يغئال ألون - اسحق رابين - موشية ديان)، كما طرد سكان قرية صفصف، وسعسع، وكفر برعم، وعرب الشمالينا، وقيسارية، وغيرها من القرى المجاورة. ومن صدر فيهم قرار الطرد، سكان بلدتي المجدل والفالوجة، وقد كان عدد سكان المجدل العربية الواقعة على شاطئ البحر، بين يافا وغزة عشرة آلاف نسمة تقريباً في بداية 1948م وبقي فيها نحو 2700 فلسطيني عند احتلالها، وقد تم طردهم نهائياً في صيف عام 1950م، بأمر من قائد المنطقة الجنوبية، "يغئال ألون"⁹.

على أن عمليات الطرد هذه لم تتوقف حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، بل استمرت إلى فترة لاحقة، حيث ذكر الجنرال "وليام رايلي": رئيس منظمة الهدنة الدولية في تقريره للأمم المتحدة عام 1951م: أنه "بالإضافة إلى طرد البدو، طرد الإسرائيليون منذ شهر مارس 1950م أكثر من ألف عربي عبر الخطوط الفاصلة إلى قطاع غزة، كما

حرب 1948م. كما كان تمزيق الفلسطينيين النتيجة المنطقية لثلاثة عقود من سياسة اللامساواة (عسكريا وسياسيا واجتماعيا) كل ذلك كان يمثل عاملا حاسما في بناء الدولة الصهيونية وتدمير الفلسطينيين وتشريدهم.¹⁴

وقد وجد اللاجئين الفلسطينيون الذين أُجبروا قسرا على الخروج من ديارهم عام 1948م ملاذاً لهم، إما فيما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) أو أراضي الجوار العربية، خاصة الأردن - سورية - لبنان - مصر، وقد تم وضعهم في نقاط تجمع أطلق عليها فيما بعد باسم المخيمات الفلسطينية والتي بلغ تعدادها 67 مخيما منها 61 مخيماً منظماً أي تحت إشراف وكالة الغوث، وستة مخيمات غير منظمة، وتم تقدير الفلسطينيين وتوزيعهم في المناطق التي أقاموا فيها بعد انتهاء حرب 1948م، على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام 1949م بالآلاف والنسبة المئوية¹⁵

منطقة اللجوء	لاجئون	أصليون	المجموع العام	النسبة المئوية
داخل فلسطين	470	730	1200	81.8
الضفة الغربية	280	494	774	52.5
قطاع غزة	190	80	270	18.4
الأراضي المحتلة	-	156	156	10.6
خارج فلسطين	266	-	266	18.2
لبنان	100	-	100	6.8
سورية	85	-	85	5.8
الأردن	70	-	70	4.8
مصر	7	-	7	0.5
العراق	4	-	4	0.1

على تمكين اليهود من استملاك الأراضي في فلسطين، وأثر ذلك على عملية تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم، ولقد بات أمر الأراضي في فلسطين إبان الانتداب في يد بريطانيا إذ مكنت اليهود من الاستيلاء على مجموعة من الأراضي في فلسطين قدرت بحوالي 1.588.360 دونم حتى عام 1945م¹².

كما يعود الفضل في عمليات التهجير لسلطات الانتداب البريطاني في تقوية الوجود اليهودي من الناحية العسكرية وإمكانيات التسلح، وكان الصهاينة قد شرعوا بتأسيس جيش منذ عام 1942م بلغ قوامه خمسة عشر ألف جندي مع أوائل عام 1948م، ثم قفز العدد إلى ستين ألف ويزيد في شهري مارس - ماي من العام نفسه، فيما كانت القوات البريطانية تقوم بنزع سلاح الفلسطينيين بغية عدم تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم أمام هجمات العصابات الصهيونية¹³.

ولا يمكن إغفاء دور السياسة البريطانية في مناهضة الاحتلال اليهودي وتسهيل أمر استيلائهم على المدن العربية الكبرى وتسهيل نقل وترحيل الفلسطينيين من مدنها كما جرى في طبريا وحيفا، وكذلك عدم قيامهم بواجب حماية الفلسطينيين المدنيين، في الوقت الذي كانت قواتهم تحمي اليهود من هجمات العرب، ولولا مؤامراتهم المكشوفة المعروفة في حادث تسليم اللد والرملة ومنطقتيها ثم المناطق الأخرى بموجب اتفاقية رودس لليهود، لما حل بالفلسطينيين ذلك التشريد الشنيع.

إن المفعول التراكمي للاحتلال البريطاني لفلسطين تمثل في كون المجتمع الأهلي عشية حرب 1948م أضعف بكثير مما كان عليه سنة 1936م، وبرغم التفوق العددي للفلسطينيين، فإن ميزان القوة كان لصالح اليهود عشية

اجتماعية، ونشأ في كل مخيم اقتصاد محلي لتأمين الحاجات الأساسية لسكانه¹⁶.

أما بخصوص الحصيلة النهائية لنكبة فلسطين فتتمثل في أن إسرائيل احتلت 530 مدينة وقرية فلسطينية مساحتها 18643 كيلومتر مربع وهي تعادل 92% من مساحة أراضي اللاجئين الفلسطينيين، الذين بلغ تعدادهم 960 ألف لاجئاً مع نهاية عام 1949م، حسب تقديرات الأمم المتحدة. كما تشير المصادر الإحصائية التي اهتمت بدراسة أوضاع اللاجئين إلى تقديرات مختلفة لأجمالي أعداد المهجرين منهم، وفيما يلي عرض لخمس تقديرات لأعداد اللاجئين لعام 1949م¹⁷.

جدول رقم (2) تقديرات مختلفة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين لعام 1949م¹⁸

يتضح من خلال تلك التقديرات أنها متباينة، ورغم أن تقديرات الأمم المتحدة متقاربة مع تقديرات جامعة الدول العربية إلا أنها غير دقيقة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعلومات التي تعتمد عليها وكالة الغوث هي التي يتقدم بها اللاجئون طواعية ليستفيدوا من خدماتها.

أما الذين بقوا داخل فلسطين فكانوا قلة قليلة بلغ عددهم 156000 نسمة تقريباً من سكان الأراضي التي تعرف بإسرائيل، والجدير بالذكر أيضاً أن 13000 فلسطيني تقريباً معظمهم من المدنيين قتلوا على يد القوات الصهيونية الإسرائيلية في أثناء حرب عام 1948م.

2- بداية جهود الإغاثة الدولية:

ومن جهة أخرى، قدمت الدول المضيفة التي لجأ إليها الفلسطينيون المأوى والإغاثة المؤقتة، وخاصة لمن كانوا بدون مأوى وبحاجة ماسة للمساعدة، مع العلم أن جهود

المجموع العام	736	730	1466	100%
---------------	-----	-----	------	------

من الجدول السابق يمكن الاستنتاج بان الهجرة

الجهة المقدمة	عدد اللاجئين / بالآلاف
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين	960
جامعة الدول العربية	840 - 940
بعثة الأمم المتحدة	726
المعهد الملكي للشؤون الدولية - لندن	713
الأطلس الوطني الفلسطيني	776

الفلسطينية الواسعة، بهذا الحجم، كانت نتيجة سياسة التهجير القسرية، التي تكونت معه تجمعات فلسطينية في الدول العربية المضيفة، كما أن العودة المتوقعة التي خيمنت على أذهان اللاجئين هي التي تبرر هجرة الغالبية العظمى من اللاجئين داخل فلسطين نفسها، لتسهيل عودتهم إلى المناطق التي شردوا منها.

ويمكن تقسيم البلدان المضيفة للاجئين إلى قسمين وهما:

- بلدان يوجد فيها مخيمات وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والضفة والقطاع،
- بلدان لا يوجد فيها مخيمات، وهي مصر والعراق.

والمخيم: "هو ذلك التجمع الفلسطيني المعروف منذ خمسينات القرن العشرين، باسم مخيم اللاجئين الفلسطينيين، وقد أصبح له على مر السنين حدود مادية

(UNRWA)، بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (302) (د-4) الصادر في 8 أكتوبر 1949م بهدف توفير المساعدات في مجال الإغاثة والتشغيل بالتعاون مع الحكومات المضيفة. وقد باشرت الوكالة عملها في 1 مارس 1950م، وساد الاعتقاد بأن مهمتها سوف تكون قصيرة ظناً بأن بعض اللاجئين سيُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم، وأن آخرين سوف يتم دمجهم في الأقطار العربية المحيطة. غير أن ذلك لم يحدث الأمر الذي دعا الجمعية العامة لتجديد مدة ولاية الأونروا كل ثلاث سنوات، وبشكل تلقائي.

ولقد عملت الأونروا على إدخال بعض التحسينات على حياة اللاجئين من خلال منحهم قطع أرض وقروضاً، في إطار سياسة تهدف إلى توطينهم في أماكن إقامتهم، في وقت نظر فيه اللاجئون إلى تلك المشاريع التي طرحتها الأونروا على مدار السنين، بعين الريبة والشك مما عمق نظرة الخيفة والارتياح عند اللاجئ الفلسطيني في سياسة برامج الوكالة المتعددة²¹.

كما تأثر الدور الذي قامت به تلك الوكالة بظروفها المالية، تأثراً كبيراً من حيث مستوى الخدمات التي تقدمها للاجئين، ذلك أن تمويلها كان يعتمد على المساعدات الدولية التطوعية، فلم تخصص لها الأمم المتحدة موازنة مالية رغم أنها تابعة لها، وبالطبع فإن حجم التبرعات المالية الدولية كان يتأثر بظروف المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد اللاجئين، لذا فقد اقتصر دور الوكالة على عمليات الإغاثة في حدود إمكانياتها وفي رقعة صغيرة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الموجودين في دول العالم.

الإغاثة كانت فوق طاقة الإمكانيات الاقتصادية والتنظيمية المتوفرة في الدول التي استقر فيها اللاجئون، وفي استمرار للجهود الأولية الرامية لإغاثة اللاجئين نتيجة لوضعهم الصعب والذي لم يكن يحتمل الانتظار تم عقد اتفاقية في جنيف في 19 ديسمبر 1948م بين مدير وكالة الإغاثة وبين ثلاثة مؤسسات دولية وهي "الكويكرز الأمريكية"، وهيئة فرع الصليب الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية على تقديم مساعدات عاجلة للاجئين يتوقف تقديمها في أوت 1949، ولكن وبسبب عدم عودة اللاجئين تم تحديد عمل المؤسسات الثلاثة السابقة¹⁹.

وعلى هذا تولى الصليب الأحمر رعاية اللاجئين في فلسطين والأجزاء الخاضعة لسيادة شرق الأردن، وأشرفت رابطة جمعيات الصليب الأحمر على اللاجئين في سوريا ولبنان بينما أشرفت لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) على لاجئي قطاع غزة الذي كان تحت السيادة المصرية والذي اكتظ بمن لجئوا إليه²⁰، ومع بداية مشهد اللجوء الفلسطيني المروع وعلى اختلاف مواقع الشتات وبعد رحلة الرحيل من موطنهم وأرضهم وبيتهم حيث أقاموا في المدارس والزوايا وبقايا أكشاك المعسكرات البريطانية، وآوى بعضهم إلى الخرائب والحوالك في أطراف المدن ينصبون فيها خياماً من الخيش أو ما شابه، إلى أن أقامت بعض الهيئات الدولية الخيام ومد يد العون كالصليب الأحمر والكويكرز، كما ساهمت في ذلك الدول العربية المضيفة

3- تشكيل وكالة الغوث الدولية "أونروا" (UNRWA)

وقد استمر الوضع على هذا الحال إلى أن تم تشكيل وكالة الغوث الدولية "الاونروا"،

هيئة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية جنيف الخاصة بتعريف حقوق اللاجئين والتي تمت صياغتها بسبب هجرة الملايين من الأوروبيين بعد حربين عالميتين تعريفاً للاجئ بأنه: "كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني/يناير سنة 1951م بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد .

أما **الأونروا فقد** عرفت اللاجئين الفلسطينيين بشكل فيه نوع من التحديد وذلك نتيجة ما آلت إليه أوضاعهم المعيشية بأنه: " الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من أول جوان 1946م وحتى 15 ماي 1948م والذي فقد بيته ومصدر رزقه جراء حرب عام 1948م، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها". ويلاحظ أن هذا التعريف لم ينصف فئات عديدة اعتبرتهم الوكالة خارج مسؤوليتها، ومنهم من كانوا خارج فلسطين قبل عام 1946م وحرروا من حق العودة، وكذلك الحال بالنسبة لأولئك الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب 1967م. كما يلاحظ أن هذا التعريف يوقع على نازحي عام 1967م ضرراً كبيراً وعلى من خرجوا منذ عام 1952م فصاعداً حيث كان هناك مئات الآلاف من الفلسطينيين يقيمون في الخارج وقت وقوع حرب 1967م بالإضافة إلى أنها لم تعترف بمسؤوليتها عن هاجر خارج حدود عملياتها الخمسة، مثل أفريقيا ودول الخليج²³.

ومع بدء الوكالة أعمالها، رأت عدم جدوى استخدام الخيام، ورأت ضرورة إسكان اللاجئين في بيوت مبنية من الطوب والحجر بدل الخيام التي اقتلعتها الرياح في شتاء عام 1950م في قطاع غزة تاركة سكانها بلا مأوى، لذلك بدأت ببناء الغرف وتزويد اللاجئين بالمواد اللازمة لإقامتهم، حسب حجم كل أسرة وحاجتها في ذلك الوقت.

وبحلول عام 1961م، أصبحت معالم الشتات الفلسطيني أكثر وضوحاً، فمن العدد الإجمالي للفلسطينيين البالغ 2.2 مليون نسمة، عاش منهم 62% على أرض فلسطين، و8% داخل الخط الأخضر، و17% في قطاع غزة، و37% في الضفة الغربية، أما النسبة الباقية، فكان يعيش 17% في الأردن، و4% في لبنان، و5% في سوريا، وحوالي 12% يعيشون في أماكن متفرقة²².

وعلى أثر عدوان عام 1967م على الأراضي المتبقية من فلسطين وهي قطاع غزة التي كانت تحت سيطرة الإدارة المصرية، والضفة الغربية التي كانت ضمن الإدارة الأردنية، نزح مالا يقل عن 200 ألف فلسطيني معظمهم من اللاجئين القدامى عام 1948م، والذين أطلق عليهم أحياناً اسم " اللاجئين النازحون " للدلالة على أنهم شردوا أو لجأوا مرتين.

ثانياً: **التعريفات والقرارات الدولية:**

1- تعريف اللاجئ:

إن تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني بحد ذاته مسألة ذات أهمية في معالجة قضية اللاجئين من حيث ما يترتب عليه من حماية دولية، وبالتالي حق العودة والتعويض، لذلك شمل تعريف اللاجئ الفلسطيني الكثير من الجدل في المحافل الدولية. ففي عام 1951م وضعت

على كل حال فقد تقدمت "الاونرو"، بمساعدات عامة فور وصول النازحين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق عملياتها، في أعقاب حرب 1967م، ولم تميز بين لاجئ 1948م وممن نزع لأول مرة من سكان الضفة والقطاع، وذلك اعتباراً للطابع المستعجل وحاجة النازحين الماسة، حيث اتخذت الوكالة تدابير وقتية لمساعدة كل شخص بحاجة إلى مساعدة فورية وعاجلة، ولكن بعد حين لم يجد نازحو عام 1967م، الذين فقدوا أرضهم وبيوتهم أية إمكانية لترسيم أنفسهم لدى الوكالة لأنها بحكم تعريف اللاجئ الذي سبق ذكره، لم يكن بإمكانها أن تساعد سوى لاجئي عام 1948م ولم يكن ضمن مفرداتها أي تعريف خاص بالنازحين عام 1967²⁴.

وبغض النظر عن جميع التعريفات والتسميات المختلفة وأسباب وأساليب التهجير فإننا أمام واقع يتمثل في أعداد كبيرة ممن حُرموا قسراً من البقاء في ديارهم أو حتى العودة إليها وأبعدوا عنها إلى مناطق أخرى بسبب استمرار الاحتلال.

3- القرارات الدولية التي تؤكد حق العودة:

بالرغم من أن حق الإنسان بالعودة إلى وطنه هو حق طبيعي وأساسي من حقوقه، فمن هنا يمكن الرجوع إلى قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أقرت حق العودة بشكل عام قبل الخوض بالقرارات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، فنود الإشارة إلى أن الفلسطينيين يملكون حق العودة عبر نصين من اتفاقية جنيف الرابعة وهما المادة 26 التي تنص على لم تشمل العائلات التي هجرت بفعل النزاعات المسلحة، والمادة 49

أما التعريف الفلسطيني للاجئ: "هم أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها، بين نوفمبر 1947م (قرار التقسيم) وجانفي 1949م اتفاقية الهدنة في رودس)، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير أعلاه" ورغم أن هذا التعريف يشمل المهاجرين الذين نزحوا داخل الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل خلال الفترة 1948م - 1949م ويشمل الذين نزحوا سنة 1967م أو في إثرها، إلا أنه لا يشمل المهاجرين الذين غادروا فلسطين قبل سنة 1947م.

2- تعريف النازح الفلسطيني:

وأما فيما يختص بتعريف النازح الفلسطيني، فلم تتطرق إليه القرارات والوثائق الدولية ولكن استخدم هذا اللفظ للإشارة إلى كل فلسطيني غادر أو شُرد عن أرضه أو منع من العودة إليها، بسبب الحرب المباشرة في حزيران 1967م، أو ذيوها اللاحقة من أوامر عسكرية وإدارية لسلطات الاحتلال، والذين منحوا تصاريح للمغادرة إلى شرق الأردن أو غيرها من الأقطار على أمل أن يعودوا ولكن نتيجة لتعقيدات إسرائيلية منعوا من العودة وهم في الغالب ممن اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات إبعادهم من ديارهم إلى خارج فلسطين لأسباب وتداعيات أمنية، أو الذين كانوا في السجون الإسرائيلية وأُفرج عنهم بشكل استثنائي واشترطت إسرائيل إبعادهم خارج فلسطين.

أما التعريف الفلسطيني للنازح فهم: "أولئك

الأفراد وعائلاتهم وأسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب 1967.

من تلك الأموال بعد حصر ممتلكاتهم وأموالهم، ولكنها لم تتمكن من إكمال الإحصاءات العقارية بسبب العراقيل التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ورفضها المستمر لعودة اللاجئين وتعويضهم.

وكان هذا القرار قد أصدرته الأمم المتحدة بعد شهرين من اغتيال الوسيط التابع لها " الكونت برنادوت " والذي كان قد تقدم بتقرير خاص عن عرب فلسطين أشار فيه إلى العمليات الإرهابية اليهودية، وإرغام السكان على الهجرة وانتهى في تقريره إلى أن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا إذا أتيح للاجئين العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ولهذا اغتيل في القدس على يد العصابات الصهيونية بعد صدور تقريره في 17 سبتمبر 1948.

ووفقاً للقرارين رقم 181، و194 فإن أماكن ممارسة هذا الحق شملت ليس فقط الضفة والقطاع بل داخل إسرائيل وفق خيارهم الحر كمواطنين لدولة إسرائيل، أو كمواطنين " للدولة الفلسطينية " المجاورة وقيمون في إسرائيل بصفة أجناب مقيمين، والعكس بالعكس (أي أنه يحق لليهود العيش في الدولة الفلسطينية كمواطنين أو كأجانب)، كما أن هذين القرارين يعطيان _ وخاصة 181 _ حقاً كاملاً للفلسطينيين للعودة إلى الأراضي التي ضمتها إسرائيل إليها خارج نطاق المسموح لها في إطار قرار التقسيم.

وعندما تقدمت إسرائيل بطلب لقبول عضويتها في الأمم المتحدة بتاريخ 11 ماي 1949م اشترطت عليها الجمعية العامة، أن تتعهد بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصاً القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أي القراران السابق ذكرهما، وبذلك تعتبر إسرائيل هي الحالة الوحيدة التي قبلت عضويتها في هيئة الأمم بناء على

والتي تحرم على السلطة المحتلة الترحيل الجماعي لسكان الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال.

وعند العودة إلى قرار الأمم المتحدة (181-2) المعروف بقرار التقسيم والذي يعتبر في حد ذاته مجحف في حق الفلسطينيين لأنه حرم مالكي الأرض حقهم، وبصفته قرار منشأ لإسرائيل، فقد أخضع إسرائيل للعديد من القيود والالتزامات ومنع عليها إصدار أية قوانين تتعارض مع الحقوق المدنية للفلسطينيين، وبالتالي فإن وجود إسرائيل واستقرارها مرتبط ارتباطاً جوهرياً بقرارات هيئة الأمم المتحدة ولا يمكن لها أن تنتقي من قرارات هيئة الأمم المتحدة ما يكون في صالحها وترفض القرارات الأخرى.

وعلى أثر الحرب الإسرائيلية العربية الأولى لعام 1948 وقيام دولة إسرائيل، وظهر مشكله اللاجئين الفلسطينيين، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية في 11 ديسمبر 1948 القرار (194)، والذي ينص في الفقرة 11 على السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن، ويتم دفع تعويضات عن الممتلكات والخسائر لمن لم يرغبوا في العودة²⁵.

وأصبح ذلك القرار وثيقة هامة في قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين، بحيث تضمن إنشاء لجنة للتوفيق مؤلفة من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومهمتها الإشراف على تنفيذ القرار بالإضافة إلى تطبيق الهدنة ويكون مقرها القدس، والمطالبة بمعالجة مشكله اللاجئين من حيث، وجوب السماح لهم بالعودة ودفع التعويضات اللازمة.

كما درست لجنة التوفيق بعض المشكلات الفرعية للاجئين كأموالهم المجمدة، واستطاعت أن تفرج عن جزء

عسكرية، وتسهيل عودة الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال²⁶.

ولعل التطور الأبرز على صعيد التشريع الدولي، يتمثل في القرار (3236) عن الدورة (29) للجمعية العامة بتاريخ 22 نوفمبر 1974م، الذي يعد أهم وثيقة دولية يعترف فيها المجتمع الدولي في نص واضح، بالحقوق الثابتة للفلسطينيين في:

أ - حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي.

ب - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

ج - حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا وشردوا منها

ولتنفيذ هذا القرار أنشأت الجمعية العامة بتاريخ 10 نوفمبر 1975م في دورتها (30) وبموجب قرار (3376) لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قامت بفعاليات عديدة منها إصدار تقرير يتضمن عددا من التوصيات بهدف تحقيق العودة، واقترحت عودة اللاجئين على مرحلتين، الأولى تتعلق بعودة الأشخاص الذين هجروا نتيجة حرب سنة 1967م إلى منازلهم، أما المرحلة الثانية تتناول عودة الفلسطينيين الذين هجروا بين سنتي 1948م و 1967م إلى ديارهم، إشارة في ذلك إلى القرار رقم 194 (د - 3).

ومنذ ذلك الحين، وحتى الآن صدرت العديد من القرارات عن الجمعية العامة تؤكد على حق العودة والتعويض، فيما تمسك مجلس الأمن بالنص في قراراته على إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، علما بأن قرارات الجمعية العامة هي مجرد توصيات ترفع لمجلس الأمن الذي تعد قراراته ملزمة.

4- الموقف الإسرائيلي من قرارات حق العودة:

تعهدات مسبقة، ولكن في حقيقة الأمر، فإن تعهد إسرائيل هذا ظل حبرا على ورق ولم يكن سوى مناورة لتمرير عضويتها.

ومع التعتن الإسرائيلي تجاه عودة اللاجئين، تابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950م مناقشة قضية فلسطين، فأصدرت قرارات بشأن اللاجئين منها القرار رقم 393 بتاريخ 2 ديسمبر 1950م، الذي نص في مضمونه على تأسيس صندوق إعادة دمج اللاجئين، والقرار رقم 394 بتاريخ 14 ديسمبر 1950م الذي طالب إسرائيل بتنفيذ عودة اللاجئين والتعويض.

وفي أعقاب حرب جوان عام 1967م ومع ازدياد أعداد المهاجرين والنازحين الفلسطينيين في دول الشتات أصدرت الأمم المتحدة قرارات تؤكد حق العودة كان أولها قرار (2341)، بتاريخ 19 ديسمبر 1967م في الدورة "22"، ثم القرار (2452) في 19 ديسمبر 1968م، في الدورة "23"، ليحث إسرائيل على اتخاذ التدابير الفعالة لعودة الذين فروا من المناطق منذ نشوب الحرب.

ثم أصدر مجلس الأمن القرار 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967م، والذي نص في الفقرة (ب) على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين قاصدا بذلك لاجئي عام 1948م ونازحي عام 1967م، في محاولة لوضع أسس للسلام في المنطقة. وعلى الرغم من خلو القرار من تحديد الأسس التفصيلية لحل مشكلة اللاجئين، إلا أنه يعد إطار مرجعي يشمل الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة كحق مقرر ومشروع، كذلك القرار (237) الذي اعتمده مجلس الأمن بإجماع في 14 جوان 1967م والذي دعا إسرائيل إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات

فلسطينية تضم 25 ألف نسمة يقيمون في ثمانية مخيمات فلسطينية الأمر الذي ترتب عليه هدم ما يزيد على 10 آلاف منزل في مخيمات القطاع، كما قامت سلطات الاحتلال بشق الطرق العريضة في مخيمات الشاطئ ورفح وجاليا ملحقة الضرر بـ 2554 عائلة فلسطينية أي ما يقارب حوالي 16 ألف نسمة تم نقلهم إلى الوحدات السكنية التي أنشئت في القطاع.

الخاتمة:

لقد باءت مشاريع الإسرائيلية بالفشل بفضل التزام الفلسطينيين بثوابت القضية، وصبرهم واحتمالهم فما شهدته السنوات الماضية إلى يومنا هذا من تطورات سياسية وديمقراطية وإقليمية شكلت إجحاف خطيرا لواقع اللاجئين في مواقع شتاتهم سواء في لبنان والعراق، والحرب الأخيرة علي قطاع غزة وما ترتب عليها من زيادة في تدهور الواقع المعيشي والسكني للاجئين وخاصة في المخيمات، هذا بالإضافة إلى التضيق المباشر علي اللاجئين في الضفة الغربية من قبل الاحتلال بدءاً بالجدار العنصري وانتهاءً بالاستيطان ومصادرة الأراضي والقيود علي الحركة وتنقلهم وإحباط المشاريع التنموية الهادفة لتحسين ظروف معيشة اللاجئين، في وقت قلصت الإغاثة إلى درجة ممكن أن تكون إلى حدود التسمية. وخاصة مع إعلان الاونروا المتكرر عن عجزها المالي مع بداية كل عام وتقليص خدماتها مما أثر بشكل مباشر على تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة العاجلة، ودعم شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر انكشافاً، ومساعدة الأسر المعسرة.

ورغم كل ذلك يبقى الأمل بالعودة هو الواقع والذي يجسده اللاجئين في شعاراتهم وعاداتهم وتراثهم فعلي

لقد كان ولا زال الموقف الإسرائيلي قائم على التعتن والرفض لما جاءت به القرارات الدولية الداعية لعودة اللاجئين الفلسطينيين رغم النداءات التي وجهت إليها من دول العالم عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة، ويرجع رفض إسرائيل لمجرد الاعتراف بحق العودة إلى سببين أساسيين:

أولهما: أن اعتراف إسرائيل بحق العودة ينطوي على الإقرار بمسئوليتها عن نشوء المشكلة، وربما حتى بتحمل تبعيتها.

ثانياً: أن عودة اللاجئين يمثل من وجهة النظر الإسرائيلية تقويضاً لنسيج المجتمع الإسرائيلي في إسرائيل، إذ أن عودة عدد كبير أو متوسط من اللاجئين داخل إسرائيل، فإن الأمر سينطوي على زيادة نسبة الفلسطينيين مما تهدد الصبغة اليهودية لدولة إسرائيل.

ولذلك سعت إسرائيل من جانبها إلى تصفية القضية الفلسطينية، بكل ما تنطوي عليه من مطالب وأهداف وحقوق مشروعة للشعب الفلسطيني وسعت بجهود خاصة ومركزة، إلى اقتلاع المخيمات والتي هي رمز للقضية الفلسطينية سواء القائمة في الأراضي المحتلة، أو تلك القائمة في الدول العربية المحيطة، وذلك تحت ذرائع مضللة مثل "تحسين شروط حياة اللاجئين" أو إعادة إسكانهم.

وفي عام 1971م سعت إسرائيل إلى تنفيذ تلك المشاريع، بغية تذويب تلك المخيمات وإعادة توطين اللاجئين، على يد "ارئيل شارون" وتقضى الخطة بتوزيع اللاجئين على المدن وبناء مشاريع إسكان لهم ضمن المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبوشر تنفيذها في قطاع غزة في 6 اوت 1973م، في إطار ما أطلق عليه "مشروع إعادة إسكان اللاجئين على ارض الدولة"، حيث تم توزيع أكثر من 9000 عائلة

- 7 - أمنون كابيلوك، ضوء جديد على الأزمة العربية الإسرائيلية ومشكلة اللاجئين وأصولها، مجلة لهجرة القسرية الفلسطينية، إعداد ناجح جرار، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 1995، ص 50
- 8 - النكبة الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 23
- 9 - هالة منصور، استراتيجية الإرهاب، مجلة صامد الاقتصادي، دار الكرم للنشر والتوزيع، ع 113 ع الأردن، أوت-سبتمبر، 1998، ص 20
- 10 - رزماری صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ط 1 مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 55
- 11 - منير المور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947م-1985م)، دار الجليل للنشر - عمان - الأردن، ط 2، 1986م، ص 75
- 12 -
- 13 - محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ط 1، الأردن، 2002م
- 14 - نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ترجمة عزت الغزاوي، صادر عن مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام للطباعة، رام الله - فلسطين، 2003م، ص 60
- 15 - أمين محمود عطايا، الواقع الديمغرافي في الأراضي المحتلة (م 1967 - م 1988)، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، تونس، ع 60، ديسمبر 1989م، ص 114.
- 16 - نفس المرجع، ص 116
- 17 - النكبة الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 24
- 18 - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني، منشورات دار النضال، بيروت - لبنان، 1985، ص 128 - 129
- 19 - النكبة الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 25
- 20 - سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب، (د. ت) مركز دراسات الوحدة، العربية، ص 184
- امتداد مواقع اللجوء والشتات داخل الوطن وخارجه لم يفقدوا وعيهم الإجماع، ولا روابطهم الأسرية وبقيت المخيمات لتكون شاهدا على العصر حتى ينال اللاجئين الفلسطيني حق عودته، وأصبحت المخيمات الفلسطينية رغم ظروفها القاسية، موقع للتقاليد الوطنية، والتي توارثت من جيل إلى جيل، لتشكل دورا مميزا في حياتهم المدعمة بالعودة كهدف وطموح لان الحق لا يسقط بالتقادم، والقوة مهما بلغ جبروتها لا تفرز حقا شرعيا بالأمر الواقع مهما توالى العقود بل والقرون والأجيال.. لأنه حق شرعي ومقدس.
- الهوامش:**
- 1 - الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها من عام 1917 حتى 1988، أعدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشاد، الأمم المتحدة - نيويورك 1990م، ص 450
- 2 - مجموعة وثائق أوراق عمل وقائع ندوة مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني " شمل "، 1995، رام الله، فلسطين 1995م. ص 42
- 3 - عادل حسن غنيم، قضية اللاجئين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت). ص 55
- 4 - علاء محمد أبو دية زقوت، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، القاهرة 2007م، ص 100
- 5 - رمضان بابا دجي، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص 125
- 6 - النكبة الفلسطينية (1947م - 1948م) مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، ماي 1998م. ص 22

²¹– Ashraf Shaqfa: Population Development And Impact on Water in Gaza Strip, Unpublished Research, Year, 2000.p19

²²– Near East Council OF Churches Committee for Refugee Work – Gaza Area – Annual Report, 1983.p215

²³ – ديب عكاوي، مفهوم اللاجئين في نظر القانون الدولي، مجلة الأسوار، للأبحاث الفكرية والثقافة الوطنية، أبو رحمون للطباعة، ع5، عكا فلسطين، 1989م، ص16

²⁴ – سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، ط1، 1996م، ص17

²⁵ – ميرون بنفينستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1987م، ص99

²⁶ – النكبة الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص28